

المخلافي يعلن في مؤتمر صحافي توصيات الدورة الـ25 للمؤتمر القومي العربي :

للإقلاع عن سياسات التحريض ضدّ الشعب الفلسطيني بذريعة خطأ من فرد أو خطيئة من جماعة

قبل الدخول في الشؤون القطرية العربية، لابدّ من التأكيد على مجموعة من المبادئ العامة والإجراءات الضرورية في معالجة كافة التوترات القائمة:

- تعزيز التوافقات الوطنية داخل الإقطار حول

أولوية الوحدة الداخلية، وحدة القطر والدولة والشعب والأرض، ومقتضيات حمايتها تمهيدا

لإعادة بناء مؤسسات الدولة الوطنية على قاعدة المواطنة المتساوية.

- تحقيق الانتقال الديمقراطي بالوسائل الديمقراطية فيصارع إلى بناء الدولة المدنية الحديثة وفق مبادئ دستورية وقانونية تحترم حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتعالج مسألة الأقليات وفق ما يقتضيه مفهوم دولة المواطنة الكاملة في الحقوق والواجبات والقانون العادل.

- فض النزاعات بين مكونات المجتمع الحوार والوسائل السلمية والإقلاع عن استخدام العنف والعنف المضاد في العمل السياسي فيتمّ الانتقال السلس من مجتمع التسلسل والنزاعات المسلحة

إلى آخر سلمى حضاري، من مجتمع الاحتكار أو الاستحواذ السياسي العنفي إلى مجتمع المشاركة السياسية والمصالحة بعيدا عن الإرتباط بأجندات

خارجية أو مصالح خاصة فئوية، وفي هذا السياق يعلن المؤتمر تأييده ودعمه لمبادرات الحوار

الوطني التي أطلقت في عدد من الساحات العربية ويبدو إلى أوسع مشاركة فيها كي تعكس التنوع السياسي والفكري والاجتماعي بغية الوصول إلى تفاهات وطنية تقيها شرّ الانزلاق مجدءاء في مواجهات دامية.

- تطبيق مبادئ العدالة الانتقالية كشرط لازم لتحقيق المصالحة الوطنية.

-المباشرة الفورية بوضع خطط لمكافحة الفساد ومحاسبية شكاياته واسترداد الأموال المهربة، وتبني سياسات رشيدة تقوم على توظيف العنايات الوطنية في إعادة الأعمار وتحسين أوضاع المواطنين الاجتماعية والمعيشية، مع تأكيد على حق الشعب في السيادة على ثرواته، وفي هذا الإطار

عقد أمين عام المؤتمر القومى العربي عبد الملك المخلافي، مؤتمرا صحافيا في دار الندوة - الحمرا - بيروت، أعلن فيه البيان الصادر عن الدورة الخامسة والعشرين للمؤتمر القومي العربي التي عُقدت في بيروت يومي 20 و21 حزيران الجاري، بحضور الأمين العام السابق للمؤتمر من بشور، والمنسق العام للمؤتمر القومي -الإسلامي منير شفيق، وأمين عام المؤتمر العام للأحزاب العربية قاسم صالح، وأعضاء الأمانة العامة: الدكتور زياد حافظ، الدكتور هاني سليمان، فيصل جلول، ومساعدة الأمين العام للشؤون الإدارية والتنظيمية رحاب محكر، كما حضر عدد من أعضاء المؤتمر في لبنان وحشد من الإعلاميين والسياسيين.

وفي ما يلي نص البيان الذي تناول فيه المؤتمر شؤون «الوحدة العربية»، والأوضاع المصرية، والقضية الفلسطينية، والشؤون المصرية، والسوري، والعراقي، والتونسي، والليبي، واليمن، والخليجي، والبحريني، واللبناني، كما تناول العلاقات مع دول الحوار ودول العالم.

وتطرقّ البيان إلى موضوع اللغة العربية، والشأن الاقتصادي، ودور الشباب، ودور المرأة

العربية.

كما توقف أمام قضايا التطرف والإرهاب، وقضية الاعتقالات والإخفاء القسري.

وشكر المؤتمر في ختام بيانه كل من ساهم بإنجاحه، تنظيما وإعدادا، خصوصا وسائل الإعلام اللبنانية والعربية التي واكبت أعماله، وعاهد بالمضي قدما في مساره النهضوي المستمر منذ ربع قرن، أملا أن يكون انعقاد دورته المقبلة، بعد مرور ربع قرن، فرصة لمراجعة نقدية موضوعية عميقة يشارك فيها أعضاء المؤتمر ومصادفؤه والاحتفاء بمسيرته، من أجل تجديد هذه المسيرة على طريق تحقيق أهدافه وتطوير ألياته.

البيان

في بيروت عاصمة الحرية والعروبة والمقاومة والانتصار، عقد المؤتمر القومي العربي دورته

يجدّد المؤتمر نظرتّه إلى لبنان كوطن حريّاتٍ وأرضٍ مقاومةٍ متمنياً لشعبه تعميق وفاقه ولدولته الحفاظ على مؤسّساتها الدستورية ولمقاومته مضاعفة قدراتها القتالية

الخامسة والعشرين ما بين 20 و21 حزيران من العام 2014، ليجدّد نظرتّه إلى لبنان كوطن حريّاتٍ وأرضٍ مقاومةٍ متمنياً لشعبه تعميق وفاقه، ودولته الحفاظ على مؤسّساتها الدستورية، ولمقاومته مضاعفة قدراتها القتالية، ليبقى لبنان العنل والتمثال في المصالحة الوطنية وبناء الدولة الديمقراطية ومقاومة العدوان الأميركي - الصهيوني.

وعلى رغم التوتّرات الأمنية في لبنان التي تزامنت مع افتتاح المؤتمر، فقد أصّر أعضاء المؤتمر على انعقاد واستكمال برامجه على مدى يومين مشاركين الشعب اللبناني متمنيّعه على مواجهة كل ما يحيط به ويهدّد أمنه من مخاطر إرهابية - عدوانية.

كان عدد الحضور في المؤتمر (340 مشاركاً ومرافقاً وإعلامياً تحمّلوا كامل نفقات سفرهم وإقامتهم)، وهو عدد قياسي بالنسبة إلى مؤتمرات سابقة، وتأكيد على أنّ المؤتمر ما زال يعد ربع قرن على تأسيسه يعبر عن حاجة عميقة لدى نخب وشراخك واسعة من أبناء الأمتّة التي ترى في تكوينه الجامع لكل أقطار الأمتّة ومكوناتها، والحامل للمشروع النهضوي العربي، والمنفتح على كل الأراء والرؤى والنهضوية، ردا على كل محاولات التقسيم والتفتيت والتكفير والنهش والإصغاء والاحتجاب والتسلط التي تنتشر في أرجاء واسعة من العالم العربي.

ناقش المؤتمر على مدى يومين كاملين، الأوضاع العربية والدولية، في ضوء التقارير المقدمة إلى المؤتمر، كما توقف طولا أمام التوتّرات المتصّلة بعناصr المشروع النهضوي الست: الوحدة العربية، الديمقراطية، الاستقلال الوطني والقومي، التنمية المستقلة، العدالة الاجتماعية، والتّجديد الحضري، وحرص المؤتمر على تكوين منبرا حراً لكافة الرؤى والأراء التي يحلها أعضاءه الذين حرصوا بدورهم على إبقاء أي تباين بينهم في إطار حركي الديمقراطي والنهضوي فيسعى إلى تنويعهم، أنّ المؤتمر ليس امتدادا لأيّ جماعة أو حزب أو نظام أو منظومة، بل أنّه ليس حزبا أو تنظيما أو نقابة أو مركز أبحاث، بل هو كيان حرّ جامع مستقل يعبر عما يتفق عليه أعضاءه على تنوعهم، ويتجنّب ما يختلفون عليه، يدخل إلى نقاط الاختلاف في ساحات التشريك بينهم فيسعى إلى حلها بدلا من الدخول إلى ساحات المشترك من مواقع الاختلاف فيخسرهما.

في «الوحدة العربية»

وفي هذا الصدد، توقف المؤتمر بشكل خاص أمام قضية «الوحدة العربية»، بغض النظر عن أشكالها الدستورية، ورأى ضرورة إعادتها إلى الصدارة في اهتمامات الفكر والنضال العربيين، باعتبارها ضمانة الاستقلال الوطني والأمن القومي، وتعبيراً عن إرادة الأمتّة الحرة وحامية لها، وسدا بوجه محاولات التفتيت والتزريق وإثارة شتى أنواع العصبية العربية والطائفية والمذهبية.

ودعا المؤتمر أعضاءه وكل القوى الوحدوية في الأمتّة إلى تشكيل لجان عمل وحدوية في كل الأقطار تسعى إلى تبني نداء «صنعاء للوحدة العربية» الذي أطلقه المؤتمر في 22 شباط عام 2013، عبر برنامج بخطوات مندرّجة على طريق الوحدة، السورق الديمقراطية والنهضوي مؤكدين تنوعهم، واحدة تخترق «الوطن الكبير» من أقصاه إلى أقصاء، والغاء تاشيرات السفر والإقامة للمواطنين العرب بين الدول العربية.

كما دعا المؤتمر إلى عدم تفويت فرصة أي شكل للأمتّة في تشكيل لجان عمل عريبين أو أكثر كلما توفرت شروط إقامة حدّ معقول من العلاقات الوحدوية بينها، مشدّداً في هذا الإطار على ضرورة مراجعة جريئة وحذرية لتجارب العمل الرسمي العربي الرابض ومؤسّساته، وعلى رأسها جامعة الدول العربية، بعد أنّ أتمنّى القيفون عليها في انتهاك ميثاقها ونظامها الأساسي وحوّلها إلى مظلة لاستدامة الفساد والتدخل الأجنبي للدعوان على دول عربية وانتهاك سيادتها واستقلالها. في الأوضاع العربية

المحتل الصهيوني.

ورأى المؤتمر أنّ مركزية القضية الفلسطينية تتطلب احترام حقوق الشعب الفلسطيني الاجتماعية والإنسانية والسياسية في بلدان الشتات، لاسيّما دول الجوار، والإقلاع عن سياسات التحريض ضدّ

الشعب الفلسطيني بذريعة خطأ من فرد أو خطيئة من جماعة، بل أنّ مقياس الالتزام بهذه القضية المركزية لا يقاس فقط بالمواقف المعلنة من الكيان الصهيوني، وإنما بالمواقف العملية الداعمة لمقاومة هذا الكيان داخل فلسطين وخارجها، والقائمة على احترام كرامة الفلسطينيين وحقوقهم، وفي هذا الإطار يؤكّد المؤتمر على أهمية فتح معبر رفح لإنهاء الحصار الظالم على قطاع غزّة، وعلى أهمية إلغاء كافة القيود الاستثنائية التي تفرضها بعض الحكومات على حرية انتقال الفلسطينيين بين أقطارهم العربية.

في الشّان المصري

إنّ يؤكّد المؤتمر احترامه الكامل لإرادة الشعب المصري كما عبر عنها في أكثر من استحقاق، فإنّه يدعو إلى الالتزام الكامل بمطالب ثورة الشعب المصري بموجاتها المتعدّدة وهي مبادئ الحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية والاستقلال الوطني والقومي، ويرى في هذا الالتزام البداية السلمية لاستعادة دور مصر الريادي، القومي والإقليمي والعالمي، وهو دور تحتاجه الأمتّة كلها لمواجهة العدوان الصهيوني - الأميركي، كما ترى المساهمة في إيجاد حلول عادلة للأزمات التي تصفص للعديد من دول المنطقة، بما يضمن الأمن القومي العربي لكل دول المنطقة، واطلاق مشروع عربي قادر على التماسك والتفاعل مع كل مشروع تحرري في الإقليم وعلى مستوى العالم.



دعوته التي أطلقها في دورته الثالثة والعشرين في حزيران 2012 في تونس، بضرورة إلغاء كل العقوبات الاقتصادية غير العادلة بحق الشعب العربي السوري، وإلغاء كل القرارات الرسمية الصادرة ضدّ الدولة السورية وهي القرارات المخالفة لميثاق جامعة الدول العربية، وفي مقدمها تعليق عضوية سورية في الجامعة، وقطع العلاقات الدبلوماسية معها، لا سيّما أنّ العلاقات الدبلوماسية هي بين دول وشعوب لا بين أنظمة وحكومات.

في الشّان العراقي

يرى المؤتمر أنّ العراق ما زال يعيش في أزمة مستمرّة منذ الاحتلال الأميركي لتناول كيان الدولة وهويّتها ووحدةها الوطنية ونظام الحكم فيها، ومواردها وإمكاناتها، ويجدّد أنّ ما يجعل هذه الأزمة والفساد والعنف والتمييز الطائفي والنزاع العرقي والفساد المستشري والتفجّلات الخارجية، فضلا عن تمدّد أعمال الإرهاب في كل محافظة.

وإنّ يجدد المؤتمر رفضه لأيّ شكل من أشكال التقسيم للدولة العربية العراقية وإقليمها الجغرافي، وهو ما تضمنه دستور بريمر وأصبح عنه مشروع جوزف بايدن، فإنّه يرى في هذا التقسيم ما يسقط الهوية العراقية الوطنية الجامعة، الأمر الذي يحتم التمسك بوحدة العراق وعرويته.

وتأييدا منه للمقاومة العراقية التي تصدّت للاحتلال منذ وقوعه عام 2003 التي ساهمت في ولادة عالم جديد متعدّد الأقطاب، يرى المؤتمر أنّ لم يحصل تغيير في العملية السياسية خارجي إلى المشاركة في حكومة وطنية يفاوض فيها العنف الطائفي والصراع اثني ورفضه لعمارسات التظلمات التكفيرية والميليشيات الطائفية

يشدّد المؤتمر على ضرورة مراجعة جريئة وجذرية لتجربة جامعة الدول العربية بعدما أمعن الصيّمون عليها في انتهاك ميثاقها ونظامها الأساسي وحوّلها إلى مظلة لاستدعاء النأتو والتدخل الأجنبي للعدوان على دول عربية وانتهاك سيادتها واستقلالها

وفي هذا الإطار يشدّد المؤتمر على أهمية الحوار الوطني الواسع بين المصريين غير الملوثة أيديهم بالدماء، وإطلاق روح المصالحة الوطنية القائمة على احترام الحريات الشخصية والعامة، وعلى إعادة النظر بحكام الإعدام الجماعية المتعارضة مع أسّس مبادئ حقوق الإنسان والأصول القضائية. ويشدّد المؤتمر، في سياق الكلام على الدور المصري المرتقب، على تعزير القيام به ما لم ينجز التوافق بين القوى الوطنية لإنجاح عملية التحوّل الديمقراطي الإصلاحي التحريزي تحقيقا لأهداف الثورة في مواجهة الاستبداد والفساد والتبعية، لاسيّما التوافق على قانون الانتخابات البرلمانية بما يؤمن صحة التمثيل الشعبي الوطني.

كما يدعو المؤتمر الحكومه المصرية إلى فتح معبر رفح لإنهاء الحصار الظالم على قطاع غزّة، لأنّه لا يجوز معاقبة شعب بجزيرة شخص أو جماعة أو تنظيم.

وفي موضوع مياه النيل يدعو المؤتمر حكومي مصر والسودان إلى الإهتمام بهذه القضية، كما يدعوها وبقية دول حوض النيل إلى التوافق على استراتيجية مائية تراعي الحقوق التاريخية ومتطلبات التنمية في دول الحوض.

في الشّان السوري

يدعو المؤتمر أعضاءه حيث هم إلى الانخراط في الحركة العالمية لعزل الكيان الصهيوني باعتبار أنّها تساهم في دكّ أحد مرتكزات هذا الكيان الذي قام طويلا على التظليل الإعلامي

في الوقت الذي جدّد فيه المؤتمر تأكيد على حق الشعب العربي السوري في الإصلاح الديمقراطي والعدالة الاجتماعية، رأى أنّ تطورات الأحداث الدامية في سورية قد أكدت سلامة وجهة نظره منذ بداية الأحداث، وهي أنّ المستهدف في سورية الوطن والدولة والجيش والمجتمع، إضافة إلى استهداف دور سورية القومي وموقعها ومواقفها الثابتة من قضايا الأمتّة العادلة ومن دعمها للمقاومة العربية في مواجهة المشروع الصهيوني - الاستعماري.

وفي هذا الإطار، يندّد المؤتمر بأي تدخل أجنبي في الأزمة السورية، كما يندّد بالجماعات الإرهابية التكفيرية التي تعبت بحياة السوريين وعمرانهم وتراهم الحضاري، وتدعو حكومة الدول المعنية، والقوى والبعيدة، إلى وقف دعمها لهذه الجماعات عبر التمويل والتسلّح والإغذية الإعلامية وإلى إغلاق الحدود أمام تسلّلها إلى داخل سورية لتدميرها.

كما يجدّد المؤتمر في دورته الخامسة والعشرين

وارادته الجامعة والحرّة في إعادة بناء الدولة وتكوين السلطة.

في الشّان اليمني

يؤكّد المؤتمر على موقفه الثابت بدعم وحدة اليمن واستقلاله وأمنه وسيادته على كامل أراضيه، وادانته لكل جماعات العنف والإرهاب، وينوّه المؤتمر بتجربة مؤتمر الحوار الوطني الشامل، ويتطلّع إلى التزام الأطراف كافة بنتائج وتنفّذ مخرجاته، بما يحول دون تفاقم التحدّلات الأجنبية، ودون السقوط في مهاوي الانفصال والتفرّق المدمّر، وعلى قاعدة رفض تهميش أي فئة أو جهة يمنية.

كما يتطلّع المؤتمر إلى أنّ تكون ثمرة مخرجات الحوار الوطني الشامل صياغة المؤتمر اليمني الجديد وبناء الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة والحفاظ على السلم الأهلي مدعوما بالعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية.

في الشّان الخليجي

توقف المؤتمر أمام تنامي حجم المبادلات التجارية والعلاقات غير المعلنة بين دول مجلس التعاون الخليجي وبين الكيان الصهيوني، ورأى فيها، كما في وجود القواعد العسكرية الأميركية والغربية على أراضيه، والتنصّل الترتيجي لبعض الحكومات من اعتماد اللغة العربية والحفاظ عليها، وتزايد أعداد العمالة الأجنبية غير العربية بشكل غير متناسب مع السكان الأصليين مهدّثات حقيقية لأنّ الخليج لعروبة دوله، ويدعو دول الخليج وشعوبها لتخاذ كل الإجراءات الكفيلة بحماية استقلال هذه المنطقة وعروبتها.

في الشّان البحريني

يدعو المؤتمر إلى الإفراج عن كل المعتقلين السياسيين في البحرين، بمن فيهم أعضاء المؤتمر، وإلى وقف أشاعة الكراهية بين أبناء البلد الواحد، وتمكين شعب البحرين من ممارسة حقوقه الديمقراطية ودعم مطالبه بالحرية والكرامة

شعوب العالم ومصلحتها وحقوقها وإلى المزيد من الانفتاح والتعاون مع الدول الأجنبية المؤيدة لقضايا الأمتّة العربية والداعمة لها في المحافل الدولية وفي رأسها الاتحاد الروسي والصين وسائر دول البريكس وكوبا وفنزويلا وكوريا الشمالية ودول صديقة أخرى.

في اللغة العربية

يشدّد المؤتمر على المخاطر المترتبة على اللغة العربية ومستقبلها، داعياً أعضائه إلى المساهمة في أوسع تحرك للدفاع عن هذه اللغة على كافة المستويات، محبياً بشكل خاص المبادرات التي قامت وتقوم بها جمعيات ومنديات الدفاع عن اللغة العربية، والتي يلعب أعضاء المؤتمر دورا رئيسياً في تأسيسها وتحركها.

كما ينهه المؤتمر إلى مخاطر استبدال اللغة العربية بلغات أجنبية في بعض الجامعات والمعاهد العربية، كما على استخدامها أحيانا كلفة بديلة في المعاملات الرسمية أو لافتات المؤسسات والمحلل، معتبرا أنّ إضعاف اللغة العربية هو إضعاف للهوية العربية والكيان العربي على حدّ سواء.

في الشّان الاقتصادي

يرى المؤتمر أنّ الاقتصادات القطرية عاجزة عن تحقيق نبوغات التنمية المستقلة فضلا عن وقوعها في قبضة المصالح الخارجية والفساد الداخلي ما يفضي إلى فقدانها لسيادتها الوطنية وتزايد نسب البطالة والفقر والأمية وتراجع مستوى الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية. لذلك،

يرى المؤتمر ضرورة السعي الدؤوب إلى تطبيق آليات الاقتصاد المنفتح في إطار خطة تكاملية تقود إلى وحدة اقتصادية عربية تربط بين التنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية وتحسن شروط التعامل مع الاقتصاد العالمي بدون الخضوع لمقتضيات الاحتياق به ويسدون تعظيم دور المؤسسات المالية الدولية والشركات الأجنبية

المؤتمر ليس امتدادا لأيّ جماعة أو حزب أو نظام أو منظومة كما أنّه ليس حزبا أو تنظيما أو نقابة أو مركز أبحاث بل هو كيان حرّ جامع مستقل يعبر عمّا يتفق عليه أعضاءه على تنوعهم

في بنية الاقتصاد العربي وتوجيه ادائه وتحديد وظائفه وإخضاعه لسياسات الليبرالية الجديدة، ويشدّد على دور الدولة في رسم السياسات التنموية والتعديبية.

ويرى المؤتمر أنّ الارتباط والاندماج على نحو فردي بالاقتصاد العالمي يلحق أضرار بالاقتصادات الوطنية وبالاقتصاد العربي فتزاد تشرنما وتبعية فضلا عن الخلل البيوي في وظائفها.

ويرى ذلك أنّ اتّساع دور المؤسسات المالية الدولية والشركات العالمية على حساب كل ما هو وطني أو قومي تكاملي يقف حائلا دون التنمية المستقلة فضلا عن مساهمته في شحّ الفساد وإسقاطه دور الدولة الوطنية الإنمائي والاجتماعي. من هنا يؤكّد المؤتمر ضرورة اتّخاذ مجموعة إجراءات تصحيحية، منها:
- تقليص مساحة الاكتشاف الاقتصادي أمام الخارج.
- وضع استراتيجيات للعمل الاقتصادي العربي المتكامل.
- التخطيط لنمو متوازن للقطاعات الاقتصادية والخدمية.
- التخفيف من حدّة تركّز الثروة الناجم عن سوء التوزيع وعدم التكافحة والعدالة.
- تضيق مساحة السوق الاستهلاكي للسلع والمنتجات الأجنبية يقابله دعم النشاط في القطاعات الإنتاجية الوطنية.
- رفض سياسات البنك الدولي وسياسات الخصخصة وبيع أصول القطاع العام.

في دور الشباب

في الوقت الذي تتصّح فيه، ويشكّل تزايد، أهمية الشباب ودورهم في عملية التغيير التي يشهدها عدد من أقطارنا، يندكّر المؤتمر أنّه منذ تأسيسه أطلق، ويشكّل مواز له، مخيمات الشباب القومي العربي منذ عام 1990، والتي تخرّج منها الألاف من الشباب ممن لعب بعضهم وما زال دورا فاعلا في الحراك الشعبي في بلادهم، إضافة إلى إطلاق نذوات الشبابي الفكرية (2010) والتي جمعت العنات من الشباب المعقف في 2010 فكري أصيل، وهو اليوم يؤكّد على ضرورة أن يولي أعضاءه تجربة عدم الشباب بل اهتمام ودعم، ويسعى إلى احتضان الشباب في كل الأقطار الأمتّة من عضويته للشباب الذي تتوفّر فيه شروط الوحدوية لتحقيق التكامل بين حكمة الشيوخ وخبرتهم وحيوية الشباب واندفاعهم انطلاقا من أنّ الشباب هم نصف الحاضر وكل المستقبل.

في دور المرأة العربية

يرى المؤتمر القومي العربي في المرأة العربية طاقات كامنة وإمكانات إنتاجية وإبداعية ونضالية جرى تعطيلها على مدى قرون من الزمان في إطار مشروع منع نبوض الأمتّة كلها، يسجل المؤتمر دورا متصاعدا ملحوظا للمرأة العربية في سائر الأقطار العربية سواء في مقاومة الاحتلال أو واقع الفساد والاستبداد والتبعية، ويدعو الأمانة العامة إلى وضع الخطط والاليكيات الكفيلة بزيادة فعالية المرأة في المؤتمر نفسه وعلى مستوى المجتمع، ويدعو الأعضاء، لا سيّما البرلمانيين منهم، إلى المركز الإمبريالي الأميركي، وتعزير مشاريعه في عدد من مناطق العالم نتيجة المقاومة البطولية التي واجهها في عدد من بلدان المنطقة، لا سيّما على يد قوى المقاومة والإمانعة في أمّتنا ودول الإقليم، والتي تجلّت تحديدا على يد المقاومة العراقية التاريخية، كما نقتع الكاملة بأن الشعب التركي نفسه قادر على تصحيح المسار الراهن واستعادة تركيا لدورها الهام في الانتصار لقضايا المنطقة ولأمن الإقليم بأسره.

في العلاقات مع دول العالم

توقف المؤتمر أمام المتغيرات الهامة التي تشهدّها العلاقات الدولية، وبداية تشكّل نظام عالمي جديد متعدّد الأقطاب الدوليين والإقليميين، ومع تصاعد الأزمات البيئية التي يعاني منها المركز الإمبريالي الأميركي، وتعزير مشاريعه في عدد من مناطق العالم نتيجة المقاومة البطولية التي واجهها في عدد من بلدان المنطقة، لا سيّما على يد قوى المقاومة والإمانعة في أمّتنا ودول الإقليم، والتي تجلّت تحديدا على يد المقاومة العراقية الأولى، التي أقيمت اندفاعا مشروع الشرق الأوسط الكبير والفلسطينية عام 2009 و2012، ودقعت بقواه إلى هجمات مرتدة تلمس تجلياتها تحديدا ضدّ سورية، وغيرها من دول المنطقة.

ويعلن المؤتمر وقوفه إلى جانب القوى المناهضة للهزيمة الامبريية في المنطقة والعالم داعيا إلى تجميعها في خطّ استراتيجي واحد دافعا عن حرية